إعلان دستوري [1]
من مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء علي الاستعمار و أعوانه، فقد بادرت في ٢٦ يوليو ١٩٥٢م إلي مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش، لأنه كان يمثل حجر الزاوية الذي يستند إليه الاستعمار.

و لكن منذ هذا التاريخ، و منذ إلغاء الأحزاب، وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكي الذي أجمعت الأمة علي المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه.

و إن تاريخ أسرة محمد علي في مصر كان سلسلة من الخيانات التي ارتكبت في حق هذا الشعب، و كان من أولي هذه الخيانات إغراق إسماعيل في ملذاته، و إغراق البلاد بالتالي في ديون عرضّت سمعتها و ماليتها للخراب، حتى كان ذلك سببًا تعللت به الدول الاستعمارية للنفوذ إلي أرض هذا الوادي الأمين، ثم جاء توفيق فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة في سبيل محافظته علي عرشه، فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر، لتحمي الغريب الجالس علي العرش الذي استنجد بأعداء البلاد علي أهلها، وبذا أصبح المستعمر و العرش في شركة تتبادل النفع، فهذا يعطي القوة لذلك في نظير هذه الستار الذي يعمل من ورائه المستعمر، ليستنزف أقوات الشعب و مقدراته، و يقضي علي كيانه و معنوياته و حرياته.

و قد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة، فأثري و فجر، وطغي و تجبر و كفر، فخط بنفسه نهايته و مصيره، فآن للبلاد أن تتحرر من كل آثار العبودية التي فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع، فنعلن اليوم باسم الشعب:

أولاً :- إلغاء النظام الملكي، و حكم أسرة محمد علي، مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة.

ثانيا :- إعلان الجمهورية، و يتولي الرئيس اللواء "أركان الحرب" محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية، مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل الدستور المؤقت.

ثالثا:- يستمر هذا النظام طول الفترة الانتقال، و يكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية، و اختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد.

فيجب علينا أن نثق في الله و في أنفسنا، وأن نحس بالعزة التي اختص الله بها عباده المؤمنين، و الله المستعان، و الله و لي التوفيق.

القاهرة في ٧ من شوال سنة ١٣٧٢ هـ (١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣م)

قائد ثورة الجيش

محمد نجيب لواء

(أ.ح)

---

[1] الوقائع المصرية العدد ٤٩ مكرر أ (تابع) في ١٨ يونيو ١٩٥٣م.